

أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي قبلتها أمام مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عيبت الاستعراض الدوري الشامل الأخير للسعودية في تشرين أول 2013، واستعداداً للاستعراض المقبل المقرر في تشرين الثاني 2018، وافقت السعودية على تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. فيما يلي لمحة عن بعض التوصيات الأكثر صلة والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة: (4) (3)

السعودية

الاستعراض الدوري الشامل
(UPR)
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: 21 تشرين الأول 2013 (الدورة الثانية)؛ التقرير النهائي لفريق العمل: كانون أول 2013
- إعداد تقارير منتصف المدة: أيار 2016
- المشاورات الوطنية: أيار 2017
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: كانون ثاني - آذار 2018
- الاستعراض المقبل: تشرين ثاني 2018

مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في السعودية (2)

المفتاح	تم التصديق عليه
	تم التصديق عليها مع إعلانات
	تم التصديق عليها مع تحفظات
	تم التصديق عليها مع تحفظات وإعلانات
	تم التوقيع عليها بدون تصديق
	لم يتم اتخاذ إجراء
	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
	اتفاقية حقوق الطفل
	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
	البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام



مواصلة تعزيز الحق في الصحة لجميع المواطنين، ولا سيما خدمات الأمومة وصحة الطفل. مواصلة الجهود الرامية إلى توفير إمكانية الوصول الكامل إلى الخدمات الصحية بشكل عام لجميع السكان.



النظر في سن قانون خاص للأحوال الشخصية من شأنه أن يساهم في تعزيز حقوق المرأة. المضي قدماً بإصدار القوانين اللازمة لإلغاء الوصاية الذكرية مع تغيير الصورة النمطية التي تؤثر على المرأة بما فيه دعم تمتعها بكامل حقوقها، بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية. مواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا سيما من خلال الحصول على التعليم الجيد.



إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة كفاءة الأجانب، بالنظر إلى أن هذه الممارسة يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان للعمال الأجانب. الاستمرار بدعم الخطوات والإجراءات الإيجابية في حماية حقوق عمال المنازل وتكثيف الجهود الرامية إلى حماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم.



مواصلة العمل على مواءمة الإطار الوطني القانوني مع الإطار الدولي والذي دولة طرف فيه. وضع برامج تدريبية للقضاة تركز على الالتزامات الدولية للمملكة العربية السعودية نحو حقوق الإنسان.

ضمان منح جميع الأشخاص حقوقهم خلال تطبيق الإجراءات القانونية، وإبلاغهم عن التهم المنسوبة ضدهم، وحقق بمحاكمة تنسب بالشفافية في الوقت المناسب. ضمان التنفيذ العملي للقوانين واللوائح الخاصة بالأحداث، بما في ذلك إمكانية وصول الأحداث فوراً إلى المستشارين القانونيين، واحتجازهم بشكل منفصل، وتسجيل الأحداث في المدارس المناسبة وبرامج التدريب أثناء الاحتجاز.

بذل المزيد من الجهود لزيادة الشفافية والانفتاح القانوني في الإجراءات التي تنتظر في أحكام الإعدام.

اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان التنفيذ الكامل للحماية من قانون نظام الإساءة. ويتطلب ذلك تعريفاً واضحاً للإساءات والأضرار بموجب القانون، حتى توفر آلية فعالة وضمان وحماية للضحايا.